

ملحق

السنة الثانية

العدد ٤٨

الجريدة الرسمية

للمملكة الأردنية الهاشمية

و ١٠ آذار ١٩٣١

عمان : الثلاثاء في ٢١ شوال ١٣٤٩

مذاكرات المجلس التشريعي

محضر الجلسة السابعة والعشرون للدورة الاتحادية الثانية للمجلس التشريعي الأردني الاول

هكذا صنفه المحرر

الجلسة السابعة والعشرون

افتتحت الجلسة السابعة والعشرون للدورة الاعتيادية الثانية للجلس التشريعي الاردني الاول بتاريخ ١٩-١-١٩٣١ المصادف يوم الاثنين برئاسة وكيل فخامة الرئيس ابراهيم بك هاشم وزير العدلية وحضور اكثرية قانونية ولم تغيب عن الجلسة الا سعيد بك المفتي وعبد الله بك الكليب ومثقال باشا الفايز .
وكيل الرئيس - فليقرأ الضبط .
فقريء .

وكيل الرئيس - عندنا اجوبة الحكومة .
توفيق بك - لم يتمكن مدير تدقيق الحسابات من الحضور في الجلسة السابقة لانه كان يعتقد ان الاجوبة التحريرية التي بعث بها الى رئاسة الوزراء كافية ولذلك دعوته بالامس وافهمته ضرورة الحضور ثم عززت قولي هذا بكتاب رسمي فورد جوابه بأن هذا اليوم يوم عيد للغطاس عند الشرقيين وانه لذلك لا يتمكن من الحضور وقد طلب ارجاء الامر الى الجلسة المقبلة .
عطاه الله بك - هل هذا اليوم معدود من ايام الاعياد الرسمية .
توفيق بك - نعم راجعت فوجدته من الاعياد الرسمية .
محمد بك الانسي - اخاف ان يكون يوم الاربعاء عيد ثالث له ايضاً .
توفيق بك - قانون البندول :

اذا اقتضى تطويق الكبريت واوراق السجاير بالبندول بمقتضى احكام قانون البندول الصادر سنة ١٩٢٧ فيجوز ان تستوفي عنها ضريبة بندول تعين بقرار يصدره المجلس التنفيذي على ان لا تتجاوز المقادير الآتية :

- ٥٠ - عن كل كروس من الكبريت لانتزيد عيدانه على ١٠٠٠٠٠ عود او عن كسورها .
 - ١ - دفتر سيجارة لانتزيد اوراقه على ١٢٠ ورقة او عن كسورها .
 - ١ - مائه سيجارة تصنع في معامل التبغ او عن كسورها ولو لم تطوق بالبندول .
- تلاحظون ان التغير الذي حصل في القانون هو ان المواد صحت فيلدا من ان يقال بعض المواد حصر تطويق البندول بالكبريت واوراق السجاير وان رسوم البندول عين لها حد اعلى لا يمكن

ان تتجاوزه ولكن التعيين دون هذا الحد ترك للمجلس التنفيذي بحسب الظروف والاحوال التي يمكن ان يبديها مدير الجمارك . فبما كان المجلس المشار اليه ان يحصل الرسم عن كل كروس من الكبريت ٢٥ ملا مثلاً او نصف مل عن باكيت السجارات .

نظمي بك - ان هذه الضريبة كانت تعين بنظام والآن اصيحت تعين بقرار لازوم لتصديق صاحب السمو اما اذا بحثنا من الناحية التشريعية فان المجلس التشريعي لا يريد ان يعطي حق التشريع لاية سلطة خلافة وخاصة فيما يتعلق بالرسوم والضرائب .
توفيق بك - بما ان البندول عين له حد اعلى ولا يمكن تجاوزه فاصبح والحالة هذه يكون التشريع صادر من مجلسكم العالي وذلك بمثابة الغرامات التي يعين لها حد اعلى وادنى بالقوانين فالحاكم مخير بأعطاء حكمه طبق اجتهاده ولكن لا يمكنه ان يتجاوز الحدود المبينة قانوناً .

محمد بك الانسي - ولكن على شريطة ان يصادق عليه صاحب السمو الامير المعظم .
توفيق بك - لا بأس ! فتكون المادة اذن بهذه الصورة : اذا اقتضى تطويق الكبريت واورق السجاير بالبندول بمقتضى احكام قانون البندول الصادر سنة ١٩٢٧ فيجوز ان تستوفي عنها ضريبة بندول تعين بنظام يصدره المجلس التنفيذي ويصادق عليه سمو الامير المعظم على ان لا تتجاوز المقادير الآتية : الخ . كما هو مبين في هذا الضبط .

وكيل الرئيس - هل توافقون على ذلك .
فوافق المجلس على التذييل الثاني لقانون البندول الصادر سنة ١٩٢٧ .
وكيل الرئيس - عندنا مشروع قانون التحكيم لسنة ١٩٣١ اقرأ يا عوده بك .
عوذه بك - بما انني وكيل مقرر اللجنة سأقرأه :

١ - يسمى هذا القانون قانون التحكيم لسنة ١٩٣١ ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

قبلت .

٢ - اذا حدث خلاف بين قريتين من قرية واحدة او بين اهالي قريتين فاكثروا لظهر للجلس التنفيذي ان من الصعب حل هذا الخلاف في المحاكم النظامية فالمجلس المشار اليه حق تطبيق التحكيم على هؤلاء المتخلفين بمقتضى احكام هذا القانون .
شمس الدين بك - المجلس التنفيذي اذا شاء يحكم واذا شاء قال هذا من اختصاص المحاكم .
عوذه بك - نحن لم نعارض حقوق المحاكم .

شمس الدين بك - طالما يوجد محاكم فلماذا يوضع هذا القانون ؟
ابراهيم بك - ولكن الحاكم لا يمكنها ان تحكم في هكذا اختلافات لوجود قاضين وغائبين وغير ذلك من الموانع .

شمس الدين بك - ولكن هذا القانون سيسري على القاضيين والغائبين

ابراهيم بك - ولكن هذا القانون وضع بناء على طلبكم !

شمس الدين بك - لا رأي لي فيه يا ابراهيم بك !

عوده بك - لاننى ان الحاكم لا يمكنها ان تحكم مع وجود الغائبين والقاضيين وغير ذلك الامر الذي سيسبب ادامة الخلاف واستمرار الشقاق واختلال الامن مما لا يريد المجلس العالي بقائه ولا يتوافق مع مصلحة الشعب والحكومة .

شمس الدين بك - اعلم ان هذا القانون لم يوضع للاحتفاظ لحقوق المتزعمين امثال شمس الدين لنضع تحت ولايتنا القاضيين والغائبين ولنستفيد من املاكهم وهذا غير حق ولا اوافق عليه وكيل الرئيس - اضع المادة في الرأي

فوافق المجلس عليها .

٣ - (أ) بعد صدور القرار من المجلس التنفيذي بمقتضى احكام المادة السابقة يطلب بالتصرف او القائم مقام من اصحاب العلاقة انتخاب محكمين لحل الخلاف الناشب بينهم فاذا لم تتفقوا على انتخاب المحكمين يصبح حق الانتخاب للمجلس الاداري .

(ب) اذا كان الاختلاف بين قريتين كل واحدة منهما تابعة الى قضاء فينتخب المحكمين مجلس ادارة اللواء التابع اليه القضائين . واذا كان الاختلاف بين قريتين كل واحدة منهما تابعة الى لواء فينتخب المحكمين المجلس التنفيذي .

(ج) يكون عدد المحكمين خمسة يجري انتخاب ثلاثة منهم بمقتضى احكام هذه المادة . ويضاف اليهم بالتصرف او القائم مقام ومأمور التسجيل وتعطى القرارات بالاكثريه

توفيق بك - لي ملحوظتان حول الفقرة (أ) من هذه المادة وهي ان تستبدل كلمة « يصبح » بكلمة « يكون » والملاحظة الثانية هي انني عندما قدمت اقتراح قانون التحكيم اراءت ان يضاف الى المحكمين المنتخبين قاض يعين من قبل وزارة العدلية او بموظف اداري ينتخبه رئاسة الوزراء وموظف من موظفي الساحة تعينه دائرة الاراضي وقد قصدت بذلك ان بعض القضايا تحتاج لوجود رجل قانوني يرشد لجنة التحكيم الى للتضيات القانونية فيعين في مثل هذه القضايا قاض

وان البعض الآخر يحتاج لوجود موظف اداري غير المتصرف او قائم المقام وان يرسل شخص من المركز او ان يعين موظف من لواء آخر . ولذلك قلت موظف اداري تنتخبه رئاسة الوزراء ولم احصر ذلك بمصرف اللواء او قائم مقام القضاء والسبب فيه لم احصر حق الاشتراك في لجنة التحكيم بامور التسجيل بل اقترحت ان يكون حق انتخاب شخص عن دائرة الاراضي منوط بمدير هذه الدائرة لان بعض القضايا لا يناسب ان يشترك فيها مأمور التسجيل المحلي ولهذا اسأل من حضرة مقرر اللجنة عما اذا كانت لجنة القوانين فكرت في ملحوظاتي هذه وغيرت اقتراحي بهذا الشكل الاخير الذي تضمن رفع القاضي وتعيين المتصرف او قائم مقام ومأمور التسجيل .

نظري بك - نحن لم نرد ان نضع قاض لان هذا التحكيم هو تحكيم اداري والقاضي لا يريد الا ان يمشي جميع معاملاته من الامور القانونية ومن شأن ذلك ايجاد صوبات كتكليف الطرفين ابراز حجج وصاية وغير ذلك .

عطاء الله بك - لا نريد ان يكون بين المحكمين قاض قطعاً .

عوده بك - لا يجوز وجود قاضي .

توفيق بك - يمكن الاستغناء عن وجود قاض ولكن اصر على بقية الاقتراح اي ان يضاف الى المحكمين المنتخبين موظف ينتخب من قبل رئاسة الوزراء وموظف تنتخبه دائرة الاراضي .

وكيل الرئيس - هل نوافقون على اقتراح توفيق بك .

فوافق المجلس على اقتراح توفيق بك القاضي بتغيير كلمة (يصبح) الموجودة في السطر الثالث

من الفقرة الاولى واستبدالها بكلمة « يكون » وتغير الفقرة (ج) من المادة الثالثة على هذه الصورة :

(ج) يكون عدد المحكمين خمسة يجري انتخاب ثلاثة منهم بمقتضى احكام هذه المادة ويضاف اليهم موظف اداري ينتخب من قبل رئاسة الوزراء وموظف تنتخبه دائرة الاراضي .

وقبلت المادة الثالثة على هذه الصورة .

المادة ٤ - يبلغ المتصرف او القائم مقام قوائم لجنة التحكيم بواسطة البريد الى مختاري

الطرفين وتسلم نسخة من القرار في اظهر مكان من محال اجتماع كل من الطرفين وتنظم ورقة

خبط بالتعليق يوقع عليها مأمور التبليغ وشخصان معروفان .

قبلت .

المادة ٥ - لكن فرد من الطرفين الحق في الاعتراض على قوائم لجنة التحكيم الى

المجلس التنفيذي خلال ثلاثين يوماً من تاريخ التعليق ويكون قرار المجلس التنفيذي قطعياً .

قبلت .

المادة ٦ - يسجل لدى دائرة التسجيل قرار المجلس التنفيذي أو قرار لجنة التحكيم إذا لم يعترض عليه خلال المدة المذكورة ولا يجوز بعد ذلك لاية محكمة ان تسمع الدعوى في اية قضية صدر اقرار بها بموجب هذا القانون .

قبلت .

المادة ٧ - يطبق هذا القانون بشأن الاختلاف على الاراضي او الاملاك وحقوق الشرب والاسقاء والمراعي .

قبلت .

المادة ٨ - بعد ان يصبح القرار قطعياً يكلف مأمور المساحة بوضع اشارات لفصل الحدود بحسب مقرر .

قبلت .

المادة ٩ - نفقات التحكيم والتحديد تدفع من قبل اصحاب العلاقة وعند امتناعهم تحصل منهم وفق احكام قانون جباية الاموال الاميرية .

(ب) لا يستوفي اي رسم عن المعاملات التي تجري والقرارات التي تصدر بمقتضى هذا القانون عدا النفقات المذكورة في الفقرة السابقة .

قبلت .

توفيق بك - لي اقترح قبل ان نقرأ للمادة العاشرة

التحكيم قبل لاجل حل الاختلافات بين الناس وقد لاحظنا في معاملات كثيرة مضت ان قسماً من اهالي القرى المختلفة لا يوافقهم التحكيم ويقومون بمرقلة كل عمل يقصد منه حل الخلاف فاذا لم يكن القانون ناصاً على اشياء تجبر كل فرد له علاقة في التحكيم ان يحضر امام اللجنة ويبدلي بمعلوماته ويبرز ماله من الاوراق ثم اذا لم يوضع نص يجبر من لا يحضر قرار اللجنة على احترام قراراتها والرضوخ لما لا تكون حللنا الخلافات بالوجه المرغوب كما ظهر اخيراً في قضية (راسون - ارحابا) لهذا اقترح اضافة هذه المادة كادة «عاشرة» :

(١٠) (أ) للجنة التحكيم او المجلس التنفيذي الصلاحية في دعوة اي شخص ذي علاقة للحضور امامها لاخذ افادته بالتسم او بدونه وفي طلب ابراز اية وثيقة لديه وفي دخوله الاراضي او الاملاك الخلف عليها واصدار مذكرات جلب واحضار وفي الحكم على من يتبع عن اجراء

ما يكلف به بمقتضى هذه الفقرة بغرامة لا تتجاوز عشرة جنيهات
(ب) كل من يعارض لجنة التحكيم او احد اعضائها او من يوفده المجلس التنفيذي لوقوع الارض للتحقيق عند وقوع الاعتراض وكل من لا يطيع اي قرار يصدر بمقتضى هذا القانون يعرض بعد الادانة لغرامة لا تزيد على خمسين جنيهاً او للحبس مدة لا تتجاوز الثلاثة اشهر او لكلا العقوبتين .

نظمي بك - ان الذي اراه ان الفقرة الاولى لا بأس من اضافتها واما الفقرة الثانية لالزوم لما لان كل من يمانع موظف عند اجراء وظيفته يحازي طبقاً لاحكام قانون الجزاء توفيق بك - ماهي العقوبة للمعينة في قانون الجزاء للمعارضين ؟
عوده بك - ان المادتين (١١٣-١١٢) تجازي كل من يعارض موظف اثناء قيامه بوظيفة رسمية

ابراهيم بك - اظن انها تنطبق على المادة (١٩٩)

عقله باشا المحمد - اري ان يقبل اقتراح توفيق بك برمه

ابراهيم بك - لا بأس من قبول اقتراح توفيق بك

وكيل الرئيس - هل توافقون على ذلك ؟

فوافق المجلس على قبول اقتراح توفيق بك كادة عاشره .

نجيب بك الشردي - لي اقتراح بخصوص خربة ادر كادة حادية عشرة .

ابراهيم بك - توضع كادة منضمة .

توفيق بك - فلتسمى «مادة منفردة» كما كان الاتراك يستعملونها .

نجيب بك الشردي - حكم المحكمين الصادر بشأن خربة ادر المدرج في الجدول الملحق لهذا القانون يعتبر قانونياً وقطعياً من جميع وجوهه وكل حكم صادر من اية محكمة بعد تاريخ التحكيم وقبل نفاذ هذا القانون وكانت احكامه تخالف حكم المحكمين المذكور يعتبر ملغى .

شمس الدين بك - يا للعارف ان يقبل المجلس التشريعي مثل هذا القانون . ان وضع قانون

التحكيم الاجباري باعتبار الاساس خروج عن المنطق والتشريع وقد زاد الطين بلة المادة المنفردة . اظن ان قبول هذه المادة اي «المادة المنفردة» على هذا الاساس يخالف اصول التشريع والوجاهة

والشهادة خصوصاً من قبل مجلس تشريعي الذي هو يمثل الشعب .

لكن الآلا يجب والادوار التي تطورت بها قضية «ادر» ببرلمان كل واحد منا وانا . كان المجلس التشريعي مرغماً على قبولها

محمد بك الانسي - ما احد ارغما ولا يرغما اما اذا كان احد ارغمتك على ان تتكلم بمثل هذا فذلك شيء اخر .

شمس الدين بك - (مداوماً) نعم انتم مرغمون بل نساقرن لوضع هذا القانون (كرمال عين ادر) فيوضع هذه المادة اي المادة المنفردة تكون قضيتنا على سندات التملك وعلى اصحاب الاستحقاق وعلى احكام الحاكم التي اكتسبت الدرجة القطعية والتي هي قيد التنفيذ في دوائر الاجراء . واترك الكلام الانسي بك الذي هو غير مرغم على قبول هذا القانون .

توفيق بك - انا لا اريد التكلم على اساس المادة لانه سبق لي ان ادليت برأي عند وضع هذا القانون موضع البحث في الجلسات الماضية ولكن كرجل استخدم سابقاً في المالية افكر من الوجهة المالية فأقول أننا اذا قبلنا المادة المنفردة بشكلها الحاضر ونشرنا جدول التحكيم في الجريدة الرسمية مرة اخرى نكلف الحكومة ما يقارب العشرين جنيهاً بلا لزوم ولكن اذا قبلت هذه المادة ارى ان تكون بالشكل الآتي: فبدلاً من ان تقول الجدول الملحق لهذا القانون تقول في الجدول الملحق لمشروع قانون التحكيم بشأن تقسيم اراضي واملاك خربة ادر المنشور في العدد ٢٦١ وتصحيحه المنشور في العدد ٢٦٣ من الجريدة الرسمية .

نجيب بك الشريدي - ان المتوهمين والقاضين والمجانين ليسوا بأحرص من العقلاء على حقوقهم وليسوا بالفتنة المفكرة اكثر من العقلاء ووجهاء العشائر في خربة ادر . ان التحكيم الجاري في خربة ادر كان اجري بناء على لزوم وضرورة رأيتها الحكومة من وجهة الامن العام ومن الوجهة الادارية ايضاً وحققاً للدماء الذي ربما ينتج عن الخلاف للستحكم الملققات بين ارباب الاستحقاق في خربة ادر .

وان التحكيم الجاري كان برضى وانفاق جميع ارباب الاستحقاق من العقلاء الراشدين وان ما فكر به حضرة الامير شمس الدين بك حرصاً على الامن في المستقبل عن حسن نية لاشك فأنني اؤيد كدله ان اجراء التحكيم مجدداً وبإبطال هذا التحكيم كما يرتأي الزميل هو الذي يمكن صفو الامن وهو الذي يستدعي حدوث اختلافات ووقوعات غير متوقعة وان بقعة الدم التي تهزق من اجل اراضي واملاك خربة ادر كل خربة ادر باجماع الاملاك اما اذا كان اعراض شمس الدين بك معطوف على مقترح التحكيم متصرف الكرك السابق وان مثل هذا الدماغ لا يخرج منه جوهر فهذا امر مسلم به لا بد بسبب لكن الذي اعتقده افر ذلك الدماغ لم يفكر ولم يفكر بمثل حلي هذه

للمشاكل على هذه الطريقة ولكن الذي فكر غيره وهو حمل اسفاراً ليس الا .
وكيل الرئيس - اضع اصل المادة المنفردة بالرأي .
قبلها المجلس بالشكل المقترح مؤخراً .
وكيل الرئيس - اضع مجموع القانون بالرأي .
قبل .

وكيل الرئيس - عندنا قانون معاهدة الصلح مع تركيا .

قرر المجلس تأجيل البحث به الى الجلسة الآتية .

وكيل الرئيس - عندنا تعديل قانون رسوم تسجيل الاراضي .

فتقرر حوالته الى اللجنة المالية .

وكيل الرئيس - عندنا اجوبة الحكومة تفضل يا توفيق بك .

نجيب بك ابو شعر - كنت طلبت صدة مرهات وجوب تعيين المواد المراد المذكرة بها في مواضع الجلسات لاجل الاستعداد عليها لما مجرد القول بان لدينا ثلاثة اجوبة على ثلاثة اسئلة لا يمكن .

نجيب بك الشريدي - نسمع اجوبة الحكومة ونناقش بها في الجلسة القادمة

توفيق بك - النظام الداخلي يقضي على الرئيس تعيين يوم جلسة الاجابة .

وكيل الرئيس - فلنشرع في سماع اجوبة الحكومة

توفيق بك - السوال الاول للعضو نجيب بك الشريدي

كنت اقترحت في العام المنصرم من مادة قانونية ملحقه لقانون ادارة الولايات خفض كيفية تحصيل اجور المختارين وبينت فيه كيفية التحصيل والطرق الواجب اتباعها بهذا الشأن في الاقتراح المذكور وقد وافق عليه المجلس التشريعي واحيل امر وضع الصيغة الى الحكومة بموجب كتاب من رئاسة المجلس الى نخامة رئيس الوزراء مؤرخ ١٨-١٢-١٢٩٩ رقم ٩١-٩١ .

ومر على ذلك نيف وستة دون ان يجري الايجاب القانوني . لذلك ارجوا التفضل بالاجابة عن الاسباب الداعية لهذا التأخير .

الجواب - اقترح العضو المختار لاجل يوقته على وزارة المالية لتنظيم الصيغة المطلوبة وقد اؤيد كدله على ذلك اكثر من مرة ولى الان لم تصل الى الامس تكلمت مع الوزارة بهذا الشأن ووعنت بان تبحث بها في القرب وقت .

نجيب بك الشريدي - نحن نحتاج على وزارة العدلية لهذا التأخير . ماهو السبب يا ابراهيم بك ؟
ابراهيم بك - لا علم لي بهذا الاقتراح .

توفيق بك - السؤال الثاني للمضوئ شمس الدين بك :

ان المادة (٢٨) من قانون الموظفين تقضي بأن لا تسند وظيفة لموظف من الصنف الاول في بلده ان لاسباب استثنائية وذلك لا يكون الا لمدة محدودة . مع ان هذه المادة تطبق على ابناء البلاد الاصليين كيف لا تتناول الموظفين المتجنسين والذين اصبحوا بحكم الجنسية او التجنس من اهالي عمان .

شمس الدين بك - اني اعرف المحكمة القانونية التي من اجلها وضعت هذه المادة لملائم تطبيق على زيدو يستي منها عمرو . ارجو توديع سوالي للحكومة للاجابة عليه في اول جلسة تعقد بحكم نظامنا الداخلي الجواب - نعم ان المادة (٢٨) من قانون الموظفين تقضي بالنص الذي ذكره حضرة العضو المحترم ولكن تطبيق هذه المادة بمنها المطلق الواسع لا يمكن ان يتيسر للحكومة في كل وقت ، لان بعض الموظفين من الصنف الاول هم رؤساء دوائر او اصحاب وظائف اختصاصية لا توجد الا في المركز وليس من الممكن ارسالهم الى محل آخر .

والحكومة تسمى جهدها لتطبيق حكم هذه المادة بسبب القصد الاصلي الذي وضعت من اجله وهو ان لا يستخدم موظف ما في محل له علاوة مالية ومائيلة فيه لا تتفق مع امكان قيامه بعمله الاصلي .

شمس الدين بك - انني على استعداد لان اتناقش مع الحكومة في هذا الموضوع في الجلسة المقبلة نجيب بك الشريدي - وانا كذلك .

توفيق بك - السؤال الثالث للمضوئ نظمي بك :

بلغني ان مندوبا عن شركة (زيت الموصل) جاء عمان يوم الخميس في ٨ كانون الثاني سنة ١٩٣١ وقدم الى الحكومة اتفاقية نظمها الشركة لتعلق جمديد انايب الغاز من بغداد الى حيفا بمرحلة قلب الجزيرة ومارة باراضي امارتنا لتصب هذه الانابيب غازها في حيفا احدي سواحل سوريا الجنوبية . وان هذه الاتفاقية ذات الاهمية من كافة الوجوه لم يسبقها مفاوضات او مفاوضات رسمية بسيطة حتى ولا مفاوضات او مفاوضات خصوصية ولم تعلم الحكومة عنها شيئا اللهم الا في ذلك اليوم وانه لم يترك رجالا للحكومة فرصة كافية لدرسها وتفهمها وان عضوين من اعضاء المجلس التنفيذي غير الموظفين قد دعيا في يوم السبت في ١٠ كانون الثاني سنة ١٩٣١ لعقد جلسة خاصة

للمجلس التنفيذي ودخلا غرفة الرياسة دون ان يعلم شيئا عن موضوع تلك الجلسة . وان الحكومة على خلاف العادة قد عطلت في ذلك اليوم جلسة المجلس التشريعي وعقدت جلسة مستعجلة في مجلسها التنفيذي من الساعة التاسعة الى الثانية بعد الظهر ولم تفرط عقد الجلسة الا بعد ان اقرت تلك الاتفاقية . مع ان درس الموضوع وتديق مواد الاتفاقية يحتاج لوقت طويل وجلسات عديدة . ولما لهذا الموضوع من الاهمية العظمى بالنظر لعلاقته بالسيادة القومية وبمجاة البلاد الاقتصادية . ارجو الجواب على استلتي الآتية :

١ - هل ما بلغنا وسردناه آنفا صحيح ام لا ؟

٢ - فان صح الخبر فعلى م اسندت الحكومة في قبول مثل هذه الاتفاقية وقرارها على علانها ؟

٣ - ولما لم يؤخذ رأي المجلس التشريعي في مثل هذا الموضوع مع ما له من العلاقة بسيادة البلاد القومية وحياتها الاقتصادية ؟

٤ - لما لم يترك لبعض رجالا المجلس التنفيذي غير الموظفين الفرصة الكافية لدرس مثل هذا الموضوع الهام اذ ليس من المعقول ان يدرس مثل هذا الموضوع وتديق مواد الاتفاقية كهذه ويعطى من اجلها رأي صحيح خلال خمس ساعات فقط وفي جلسة واحدة ؟

٥ - وهل ان هنالك ظروفا اضطرارية قصت بهذه السرعة وما هي ؟

٦ - وماذا احتفظت الحكومة بتلك الاتفاقية من الحقوق للبلاد ؟ واري ان تقدم الحكومة الى مجلسنا التشريعي بصورة الاتفاقية مع الجواب .

الجواب - تذكرت بالامس مع اعضاء المجلس التنفيذي في الجلسة انني عقدت وانفقت وايام على اجوبة اعرضها لمجلسكم العالي وهي :

الجواب الاول - لقد اقر المجلس التنفيذي اتفاقية امرار انابيب البترول من اراضي شرق الاردن . الجواب الثاني - استندت الحكومة على ما لها من صلاحية بموجب القانون الاساسي ولم تفر الاتفاقية على علانها بل اجرت فيها بعض التعديلات والتعديلات التي رأت انها ضرورية ومفيدة . الجواب الثالث - لان القانون الاساسي لا ينص على ذلك .

الجواب الرابع - جميع اعضاء المجلس التنفيذي درسوا الاتفاقية في الجلسة المنعقدة حرقا بحرف وادلوا بأرائهم في التعديلات التي تمت .

الجواب الخامس - ليس هنالك ظروف اضطرارية . ولكن وضعية الاتفاقية كان من الممكن ان تجعل التدقيق ممكنا في هذا الوقت .